وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاربعاء، 15 نوفمبر 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع وسط الطلب الصحي وتعزيزات أوبك لأساسيات السوق القوية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الثلاثاء بفضل توقعات بأساسيات جيدة للسوق بعد تقرير لمنظمة أوبك قال إن الطلب لا يزال قويا وبسبب المخاوف من احتمال تعطل الإمدادات مع قيام الولايات المتحدة بتضييق الخناق على صادرات النفط الروسية.

وبحلول الساعة 0722 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 23 سنتا بما يعادل 0.28 بالمئة إلى 82.75 دولارا للبرميل. وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 21 سنتا، أو 0.27 %، إلى 78.47 دولارا للبرميل.

وقال محللو بنك آي إن جي، في مذكرة للعملاء بالبريد الإلكتروني: «في أعقاب عمليات البيع المكثفة في السوق على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية، تمكن النفط من العثور على بعض الدعم. في حين أن الأساسيات قد لا تكون صعودية كما كان يعتقد في البداية، إلا أنها لا تزال داعمة، مع احتمال أن تعاني السوق من عجز للفترة المتبقية من هذا العام».

وأضافوا: «الفائض الذي نراه في أوائل العام المقبل يمكن محوه إذا قام السعوديون بمواصلة تخفيضاتهم الطوعية الإضافية للإمدادات».

وألقت منظمة البلدان المصدرة للبترول في تقريرها الشهري باللوم على المضاربين في الانخفاض الأخير في الأسعار، كما رفعت قليلا توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط لعام 2023 وتمسكت بتوقعاتها المرتفعة نسبيا لعام 2024.

وفي الأسبوع الماضي، تراجعت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ يوليو، متأثرة بالمخاوف من احتمال تراجع الطلب في أكبر مستهلكي النفط في الولايات المتحدة والصين، وتراجعت أسعار المستهلك الصيني في أكتوبر إلى مستويات لم نشهدها منذ جائحة كوفيد19- وانكمشت الصادرات لهذا الشهر بأكثر من المتوقع.

وقال محللو أبحاث بنك ايه ان زد، في مذكرة يوم الثلاثاء: «دفعت المعنويات الهبوطية الأخيرة أوبك إلى التأكيد على وجهة نظرها بأن موازين العرض العالمية ضيقة، والاستهلاك صحي»، وقالت المذكرة أيضا إن تجدد الحادثات في العراق لإعادة تشغيل خط أنابيب النفط قد يكون بمثابة رياح معاكسة للسوق.

بالإضافة إلى ذلك، تخطط وزارة الطاقة الأميركية لشراء 1.2 مليون برميل من النفط للمساعدة في تجديد الاحتياطي

البترولي الاستراتيجي بعد بيع أكبر كمية على الإطلاق من المخزون العام الماضي، مما قد يعزز الطلب بشكل أكبر.

ومن المحتمل أن تؤدي الحملة الأميركية على صادرات النفط الروسية إلى تعطيل الإمدادات، مما يدعم الأسعار بشكل أكبر. وأرسلت وزارة الخزانة الأميركية إخطارات إلى شركات إدارة السفن تطلب فيها معلومات عن 100 سفينة تشتبه في انتهاكها للعقوبات الغربية على النفط الروسي، وهي أكبر خطوة تتخذها واشنطن منذ فرض سقف للأسعار لتقييد إيرادات النفط لموسكو.

ويقول بعض المحللين إن المناقشات الجارية حاليا في العراق لاستئناف تدفقات النفط من خط أنابيب النفط، وهو ما سيزيد إمدادات الخام، قد تؤثر على الأساسيات، ويتوقع وزير النفط العراقي التوصل إلى اتفاق مع حكومة إقليم كردستان وشركات النفط الأجنبية لاستئناف إنتاج النفط من حقول النفط في الإقليم الكردي واستئناف صادرات النفط الشمالية عبر خط الأنابيب العراقي-التركي.

وأوقفت تركيا 450 ألف برميل يوميا من صادرات الشمال عبر خط الأنابيب بين العراق وتركيا منذ 25 مارس بعد حكم من غرفة التجارة الدولية.

وتشمل النقاط المحورية للسوق أحدث تقرير شهري عن سوق النفط الصادر عن وكالة الطاقة الدولية في وقت لاحق من اليوم، ومن المقرر أيضًا نشر بيانات التضخم الأميركية يوم الثلاثاء، في حين من المقرر صدور بيانات مؤشر أسعار المنتجين الأميركي يوم الأربعاء.

وقال ليون لي، المحلل لدى سي إم سي ماركتس ومقره شنغهاي، إن بعض العوامل، مثل ما إذا كانت قمة أبيك ستحسن العلاقات الصينية الأميركية، وما إذا كانت الصين ستخفض أسعار الفائدة بشكل أكبر لدعم الاقتصاد، قد تكن داعمة أيضًا لأسعار النفط.

وقالت انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية اليوم الثلاثاء، لتواصل مكاسبها بعد أن ساعد تقرير منظمة البلدان المصدرة للبترول في تخفيف بعض المخاوف بشأن تباطؤ الطلب.

كما تلقت أسعار النفط الخام دعمًا معتدلًا من شراء الولايات المتحدة 1.2 مليون برميل من النفط الخام لإعادة ملء احتياطي النفط الاستراتيجي، في حين أشارت التقارير عن حملة أكثر صرامة على صادرات النفط الروسية أيضًا إلى ضيق الأسواق.

لكن المكاسب في أسعار النفط كانت محدودة مع ترقب المتداولين صدور تقرير التضخم الأميركي الرئيس في وقت لاحق اليوم، والذي من المتوقع على نطاق واسع أن يحدد مسار أسعار الفائدة في الأشهر المقبلة. ومن المنتظر أيضًا قراءة منطقة اليورو للنمو الاقتصادي في الربع الثالث، خاصة وأن الكتلة تقف على أعتاب الركود.

وتعرض كلا العقدين لخسائر حادة خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، متأثرا بشكل رئيس بالمخاوف بشأن تباطؤ الطلب بعد

سلسلة من القراءات الاقتصادية الضعيفة من الصين والولايات المتحدة ومنطقة اليورو.

وتركز الأسواق الآن بشكل مباشر على بيانات مؤشر أسعار المستهلك الأميركي المقرر صدورها في وقت لاحق من اليوم، بعد سلسلة من التعليقات المتشددة من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي خلال الأسبوع السابق.

وأشار مسؤولو بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى أن أي زيادات أخرى في أسعار الفائدة سوف تتوقف إلى حد كبير على التضخم. ومن المتوقع أن تظهر بيانات يوم الثلاثاء أن التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين قد تراجع في أكتوبر بعد أن تجاوز التوقعات خلال الشهرين الماضيين.

ومن المرجح أن تكون أي علامات على تباطؤ التضخم إيجابية بالنسبة لأسواق النفط الخام، بالنظر إلى أنها تشير إلى فرص أقل لرفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة الشهر المقبل، وقبل البيانات الأميركية، ستصدر بيانات الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو أيضًا يوم الثلاثاء، مع التركيز بشكل كبير على ما إذا كانت الكتلة قد دخلت في ركود فني في الربع الثالث.

وأثارت سلسلة من المؤشرات الاقتصادية الضعيفة من ألمانيا، أكبر اقتصاد في الكتلة، مخاوف بشأن ركود محتمل هذا العام. ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بنسبة 0.1 % على أساس ربع سنوي في الأشهر الثلاثة حتى 30 أكتوبر.

وساعد تقرير أوبك الشهري أسعار النفط للارتفاع هذا الأسبوع، بعد أن ألقت المنظمة باللوم على المضاربين في خفض أسعار النفط الخام، وقالت إن الطلب الأساسي لا يزال قويا. ورفعت المنظمة أيضًا توقعاتها للطلب لهذا العام وحافظت على توقعات الطلب لعام 2024، مستشهدة بشكل أساسي بالطلب القوي في الصين بعد رفع إجراءات مكافحة فيروس كورونا في بداية عام 2023.

والتقرير هو الكلمة الأخيرة لمنظمة أوبك بشأن أسواق النفط قبل اجتماعها في 26 نوفمبر، حيث سينصب التركيز إلى حد كبير على ما إذا كان المنتجان الرئيسان روسيا والمملكة العربية السعودية يمددان تخفيضات الإمدادات الحالية حتى عام 2024.

وكانت أسعار النفط ارتفعت أكثر من واحد بالمئة يوم الاثنين بعد أن خفف تقرير أوبك الشهري عن السوق المخاوف بشأن تراجع الطلب وأثار تحقيق أميركي في انتهاكات محتملة لعقوبات النفط الروسية مخاوف بشأن تعطل محتمل للإمدادات.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.09 دولار، أو 1.3 %، ليتحدد سعر التسوية عند 82.52 دولارا للبرميل، في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.09 دولار، أو 1.4 %، ليتحدد سعر التسوية عند 78.26 دولارا للبرميل.

وفي تقرير شهري، قالت أوبك إن أساسيات سوق النفط لا تزال قوية وألقت باللوم على المضاربين في انخفاض الأسعار.

وقامت أوبك بزيادة طفيفة في توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط لعام 2023 وتمسكت بتوقعاتها المرتفعة نسبيا لعام 2024.

وقال كريج إيرلام، كبير محللي السوق لدى منصة أواندا للتداول عبر الانترنت، في تقرير له: «يبدو أن تقرير أوبك الشهري عن سوق النفط يقاوم مخاوف الطلب، حيث يشير إلى المعنويات السلبية المتضخمة حول الطلب الصيني بينما يرفع توقعات نمو الطلب لهذا العام ويتركها دون تغيير للعام المقبل».

وقال جيوفاني ستونوفو المحلل في بنك يو.بي.اس إن أسعار النفط ارتفعت أيضا بفضل تقارير عن قيام وزارة الخزانة الأميركية باتخاذ إجراءات صارمة ضد صادرات النفط الروسية.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية الأسبوع الماضي إن إنتاج البلاد من النفط الخام هذا العام سيرتفع بأقل قليلا من المتوقع وإن الطلب سينخفض. وتوقعت إدارة معلومات الطاقة يوم الاثنين أن ينخفض إنتاج النفط الأميركي في ديسمبر للشهر الثاني على التوالي.

وغذت البيانات الاقتصادية الضعيفة الصادرة الأسبوع الماضي من الصين، أكبر مستورد للخام، المخاوف من تعثر الطلب. وطلبت شركات التكرير الصينية إمدادات أقل لشهر ديسمبر من السعودية، أكبر مصدر في العالم.

ومع ذلك، ربما تكون أسعار النفط قد وصلت إلى القاع بعد أن تراجعت بنحو 4 % الأسبوع الماضي وسجلت أول سلسلة انخفاض على مدى ثلاثة أسابيع منذ مايو، حسبما قال فؤاد رزاقزادة، المحلل في سيتي إندكس.

وقال رزاقزادة: «بالنظر إلى ضعف أسعار النفط في الأسابيع القليلة الماضية، فمن المرجح أن تواصل السعودية وروسيا تخفيضاتهما الطوعية للإمدادات في العام المقبل. ومن ثم، فإن هذا من شأنه أن يحد من احتمالات الهبوط».

وفي الأسبوع الماضي، أكدت السعودية وروسيا، أكبر مصدري النفط، ضمن المجموعة المعروفة باسم أوبك+، أنهما ستواصلان تخفيضات طوعية إضافية في إنتاج النفط حتى نهاية العام مع استمرار المخاوف بشأن الطلب والنمو الاقتصادي في الضغط على أسواق الخام. ومن المقرر عقد الاجتماع القادم لأوبك+ في 26 نوفمبر.

والمحركون في السوق الأوروبية، هذا الأسبوع، خام برنت الذي يحوم فوق المستوى الرمزي 80 دولارًا للبرميل بعد الانخفاضات الأخيرة، حيث تستمر أساسيات السوق الصارمة في تقديم الدعم. وقد تضاءلت المخاوف من انقطاع الإمدادات في الشرق الأوسط حيث لم تؤثر الحرب بين إسرائيل وحماس على العرض والطلب الأساسي. ومع ذلك، فقد أثر ضعف الطلب في الصين على المعنويات.

وعادت صادرات الغاز النرويجية إلى ما يقرب من طاقتها بعد جدول أعمال صيانة صيفي مزدحم، في حين تساعد عمليات التسليم العالية عبر خطوط الأنابيب في تأمين إمدادات الغاز الأوروبية. ومع ذلك، لا تزال هناك مخاوف بشأن الصدمات المحتملة للإمدادات في فصل الشتاء. وسوف تراقب السوق أي إعلانات بشأن العمل غير المخطط له في الحقول النرويجية،

حيث تعد النرويج الآن أكبر مصدر منفرد لإمدادات الغاز في أوروبا.
وفي مجال الطاقة، ستعلن شركة طاقة الرياح الألمانية عن نتائج الربع الثالث يوم الثلاثاء. ومع التزام الشركة بالتخلص التدريجي من توليد الفحم الحجري بحلول عام 2030، سيكون التركيز على الخطط الانتقالية للمرفق لمحطات الغاز الجاهزة للهيدروجين. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تحدد الحكومة الألمانية تفاصيل بشأن خفض ضريبة الطاقة بمقدار 15 يورو لكل ميجاوات في الساعة للمستهلكين الصناعيين، في محاولة لإنعاش الطلب المتدهور.

شركات النفط الكبرى تدعو واشنطن وبروكسل للتدخل في نزاع الغاز المسال

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

طلبت شركة شل وشركة بريتيش بتروليوم من واشنطن وبروكسل التدخل في نزاع مرير مع شركة فينتشر جلوبال للغاز الطبيعي المسال، محذرة من أن رفض الشركة احترام عقود توريد الغاز الطبيعي المسال بمليارات الدولارات يهدد أمن الطاقة في أوروبا.

وفي مراسلات اطلعت عليها فايننشال تايمز، اتهمت شركات النفط الكبرى مزود الغاز الطبيعي المسال الأمريكي بـ«سوء السلوك» بسبب احتجاز الشحنات المتفق عليها بموجب عقود توريد طويلة الأجل، وبدلاً من ذلك بيع الغاز الطبيعي المسال في السوق الفورية.

وتزعم شركة شل أن الإجراء «الانتهازي» الذي اتخذته شركة فينتشر جلوبال مكنها من جني مكاسب غير متوقعة بقيمة 18 مليار دولار بسبب الارتفاع الكبير في أسعار الغاز بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، بينما أضعف قدرتها على تلبية احتياجات إمدادات الطاقة الحيوية في أوروبا.

وقد أشعلت هذه الاتهامات حرباً كلامية، حيث وصفت شركة فينتشر جلوبال «طلب التدخل» من الحكومات في العقود الملزمة بأنه «أمر شائن»، والشركات الكبرى، إلى جانب شركة ريبسول الإسبانية وشركة إديسون الإيطالية، هي من بين العديد من عملاء المؤسسات المتورطين في تحكيم العقود مع فينشر جلوبال، ويوافق عملاء المؤسسة على عقود طويلة الأجل تساعد مزودي الغاز الطبيعي المسال على جذب التمويل لبناء مشاريعهم.

وتسعى مجموعات الطاقة الأوروبية إلى إجبار الشركة الأمريكية على تسليم الشحنة المتعاقد عليها أو دفع غرامات مالية في إطار عملية قد تستغرق سنوات، وتمثل الدعوة إلى التدخل من جانب فريق العمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المعني بأمن الطاقة، والذي تم تشكيله بعد الغزو الروسي لأوكرانيا لتحفيز صادرات الغاز الأميركية إلى أوروبا، تصعيداً كبيراً للنزاع، ويرأس الهيئة مسؤولون كبار، بما في ذلك ديتي يول يورجنسن، المدير العام للطاقة في المفوضية الأوروبية، وآموس هوشستين، كبير مستشاري الرئيس الأمريكي جو بايدن لشؤون الطاقة.

وقالت شل في رسالة إلى المسؤولين الذين اطلعت عليهم «فاينانشيال تايمز»: «مثل هذا السلوك قصير النظر وغير المسبوق يشكل سابقة مثيرة للقلق يمكن أن تؤدي إلى تآكل ثقة السوق وتأخير الاستثمار في البنية التحتية لتصدير الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة، والتي لا تزال هناك حاجة ماسة إليها لدعم أمن الطاقة في أوروبا.

وتحث الرسالة التي كتبها ستيف هيل، نائب الرئيس التنفيذي لشركة شل للطاقة، والمؤرخة في 27 أكتوبر، فريق العمل على الضغط على فينتشر جلوبال لوقف أفعالها «غير المبررة والمضرة» واحترام اتفاقيات التوريد طويلة الأجل.

وتوافق خطاب منفصل من شركة بريتيش بتروليوم مع موقف شل، وكتبت كارول هاول، نائبة الرئيس التنفيذي للتجارة والشحن في شركة بريتيش بتروليوم: «لقد أدى سلوك شركة فينتشر جلوبال، إلى زعزعة الثقة في مصداقية موردي الغاز الطبيعي المسال الأمريكيين في وقت حرج».

وفي رسالتها الخاصة إلى المسؤولين، بتاريخ 10 نوفمبر، قالت شركة فينتشر جلوبال إنها «تحترم التزاماتها التعاقدية تجاه عملائها على المدى الطويل بما يتوافق بشكل صارم مع عقودها طويلة الأجل».

وكتب مايك سابل، الرئيس التنفيذي للشركة، وبوب بيندر، الرئيس المشارك: «إنها ليست أكثر من الأحدث في سلسلة من المحاولات الفاشلة للتنمر على الوافد الجديد في الصناعة للتنازل عن حقوقه التعاقدية من أجل زيادة أرباحهم بما يتجاوز المستويات القياسية الأخيرة». وبدأت أول منشأة للغاز الطبيعي المسال لشركة فينتشر جلوبال، كالكاسيو باس، الواقعة على ساحل الخليج في لويزيانا، في إنتاج الغاز الطبيعي المسال في يناير 2022 وصدرت أول شحنة لها بعد شهرين.

لكن الشركة تقول إنها لم تبدأ بعد العمليات التجارية الكاملة وليست ملزمة بتزويد عملاء المؤسسة حتى يتم الانتهاء من التشغيل، وأعلنت «القوة القاهرة» فيما يتعلق بالتزاماتها التعاقدية على أساس أن معدات إمداد الطاقة بالمنشأة تحتاج إلى إصلاح.

وقالت شل إن عذر الشركة لا يصمد أمام التدقيق، إذ قامت المنشأة بتسليم أكثر من 200 شحنة بضائع للعملاء. وأضافت أن فترة التشغيل البالغة 600 يوم تقريبًا للمنشأة تتحدى معايير الصناعة، وتزعم في رسالتها أن سلوك شركة فينتشر جلوبال «يهدد بتقويض الأهداف ذاتها» لفريق العمل، والذي يتمثل في تعزيز أمن الطاقة في أوروبا، وردت شركة فينشر جلوبال قائلة إنها، باعتبارها واحدة من الشركات القليلة التي نجحت في تمويل وتسويق وبناء القدرات، كانت «جزءا لا يتجزأ» من زيادة صادرات الغاز الأمريكية.

كما كتبت شركة إديسون الإيطالية إلى فريق العمل تطلب منه «استخدام كل صلاحياته» لإجبار شركة فينتشر جلوبال على توريد الشحنة، واتهمت الشركة بـ"التربح" على حساب العملاء الأوروبيين. وتستشهد إديسون بتقرير صادر عن شركة وود ماكنزي يتوقع أن تجني شركة فينشر جلوبال 17.5 مليار دولار من مبيعات السوق قصيرة الأجل، مقارنة بـ 2.8 مليار دولار ستحصل عليها بموجب عقود طويلة الأجل مع عملاء المؤسسات.

وقالت شركة إديسون: «لم تعد هذه القضية نزاعا خاصا بين الشركات»، بل إنه يؤدي إلى تفاقم أزمة الطاقة التي تؤثر على حياة المواطنين الأوروبيين العاديين، ولم يعد بالإمكان التغاضي عنها» وأظهر تحليل أجراه نشطاء أن دول الاتحاد الأوروبي زادت وارداتها من الغاز الطبيعي المسال من روسيا مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب الأوكرانية على الرغم من هدف الاتحاد الأوروبي بالتخلي عن الوقود الأحفوري الروسي في غضون بضع سنوات.

وفي سياق مخاوف إمدادات الغاز في أوروبا، قالت مجموعة الحملات العالمية جلوبال ويتنس، إنه في الأشهر السبعة الأولى من العام، استوردت دول الاتحاد الأوروبي كميات أكبر من الغاز الطبيعي المسال الروسي على متن الناقلات بنسبة 40 % مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021، أي العام الذي سبق غزو روسيا لأوكرانيا.

وقالت جلوبال ويتنس في تحليل لبيانات من شركة التحليلات كبلر إن دول الاتحاد الأوروبي استوردت 22 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال الروسي في الفترة من يناير إلى يوليو. وتعد إسبانيا الآن ثاني أكبر مشتر للغاز الطبيعي المسال الروسي في جميع أنحاء العالم، تليها بلجيكا مباشرة، وخلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2023، استحوذت إسبانيا على 18 % من إجمالي مبيعات روسيا، بينما حصلت بلجيكا على 17 % واشترت الصين 20 %.

وتظهر بيانات أورورا لأبحاث الطاقة أن روسيا شكلت نحو 16 % من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المسال في الفترة من يناير إلى يوليو. وقالت أورورا إن واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المسال من روسيا في الفترة من يناير إلى يونيو ستعادل حوالي 13 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

وهذه الكميات ضئيلة نسبيًا مقارنة بالكمية الأكبر بكثير من غاز خطوط الأنابيب الذي تستورده أوروبا من روسيا قبل حرب أوكرانيا - حوالي 140 مليار متر مكعب سنويًا. وأظهرت بيانات من مفوضية الاتحاد الأوروبي أن دول الاتحاد الأوروبي استوردت 62 مليار متر مكعب من غاز خطوط الأنابيب من روسيا في عام 2022.

لكن الارتفاع في الغاز الطبيعي المسال يتعارض مع هدف الاتحاد الأوروبي لإنهاء اعتماده على الوقود الأحفوري الروسي بحلول عام 2027. وقدرت منظمة جلوبال ويتنس أن مشتريات دول الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المسال الروسي هذا العام تصل قيمتها إلى 5.29 مليارات يورو (5.78 مليارات دولار).

وقال جوناثان نورونها جانت، الناشط في منظمة جلوبال ويتنس: «إن شراء الغاز الروسي له نفس تأثير شراء النفط الروسي، فكلاهما يمول الحرب في أوكرانيا»، وواجه الاتحاد الأوروبي أزمة طاقة بسبب قلة الإمدادات وارتفاع أسعار الغاز العام الماضي، بعد أن قطعت موسكو معظم إمدادات خطوط الأنابيب إلى أوروبا.

وفيما يتعلق بالتوقعات طويلة الأجل، إن نمو الغاز الطبيعي المسال من المقرر أن يظل قوياً حتى عام 2050، ومع ذلك، فإن النمو حتى عام 2040 يبدو قائمًا على أسس جيدة جدًا، كما أن النمو بعد عام 2040 يصبح تخمينيًا للغاية ويعتمد على أسواق جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا.

وفي اعتبارات التوريد، ستكون هناك زيادة طفيفة في إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية في عام 2024، مما يجعل من الضروري التعامل بحذر بشأن نقص السوق، ولا يوجد حل لهذه المشكلة المتعلقة بالإمدادات المحدودة حتى تبدأ الطاقة الإنتاجية الجديدة من الولايات المتحدة وقطر وكندا في النصف الثاني من العقد.

في وقت، تحاول آسيا من جانبها التخفيف من المخاطر المرتبطة بالتقلب من خلال عقود شراء الغاز الطبيعي المسال طويلة الأجل، وفي الأشهر الثمانية عشر الماضية، شوهد مستوى قياسيًا من تعاقد الغاز الطبيعي المسال طويل الأجل

مع زيادة هذا العام في يونيو، ووقعت الأسواق الآسيوية، ولا سيما الصين، التزامات طويلة الأجل مع قطر، لكن التعاقد الرئيس كان من الولايات المتحدة.

لكن سيكون الربع الثالث مفصلياً بالنسبة لسوق الغاز الأوروبي، مع تركيز كل الأنظار على معدل تعبئة التخزين، وتقدم الصيانة الصيفية النرويجية والمنافسة من آسيا على الغاز الطبيعي المسال، ومع امتلاء مواقع التخزين في الاتحاد الأوروبي بنسبة 77 ٪ بالفعل، يمكن أن تتفوق المخزونات قبل فصل الشتاء بوقت طويل مما يعني أن اللاعبين في السوق قد يواجهون صعوبة في العثور على ملاذ للغاز في أوروبا في وقت لاحق من هذا الربع.

لكن المخاوف بشأن الموثوقية النرويجية وإمكانية الطلب القوي على الغاز الطبيعي المسال في آسيا - في الصين على وجه الخصوص - قد تؤدي إلى بقاء توازن السوق ضيقًا، ووفقًا لمحللي ستاندرد آند بورز جلوبال، من المتوقع أن تتبع مواقع التخزين الجزء العلوي من نطاق الملء التاريخي لمدة خمس سنوات حتى الربع الثالث وأن يتم ملء 95 ٪ بحلول نهاية سبتمبر، والخطر بالنسبة لأوروبا هو أنه في حالة ارتفاع الطلب الآسيوي على التبريد أكثر من المتوقع في الربع الثالث، فإن حجم الغاز الطبيعي المسال الواصل إلى أوروبا قد يكون أقل مما كان متوقعًا.

«أرامكو» تنتج أول غاز حبيس غير تقليدي من جنوب الغوار

الاقتصادية

نجحت أرامكو السعودية، في إنتاج أول غاز حبيس غير تقليدي من منطقة أعمالها جنوب الغوار، وأنجز المشروع قبل شهرين من الموعد المحدد. ويدعم الإنجاز استراتيجية الشركة لزيادة إنتاج الغاز بأكثر من نصف إنتاج عام 2021 بحلول 2030.

وتبلغ قدرة المعالجة في المرافق التي تم تشغيلها في جنوب الغوار 300 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا من الغاز الخام، و38 ألف برميل يوميا من قدرة معالجة المكثفات.

واستجابة للطلب المتزايد على الغاز، ستواصل الشركة جهودها لرفع قدرة المعالجة الإجمالية إلى أكثر من الضعف، للوصول للهدف الاستراتيجي لجنوب الغوار والمتمثل في توفير نحو 750 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا من الغاز الخام في المستقبل القريب.

وقال ناصر النعيمي رئيس التنقيب والإنتاج في أرامكو: «يعد الإنتاج الأول للغاز الحبيس غير التقليدي من جنوب الغوار علامة فارقة توضح التقدم الحقيقي الذي تحرزه استراتيجيتنا للتوسع في إنتاج الغاز، الذي نعتقد أن له دورا في تلبية احتياجات المملكة من الطاقة منخفضة الانبعاثات، ودعم النمو في قطاع المواد الكيميائية. ولا شك في أن القدرة على بدء الإنتاج قبل شهرين من الموعد المحدد، وبأقل من الميزانية المقررة، يعد شهادة على التفاني الثابت لموظفينا، وتصميمهم على مواصلة تعزيز أعمالنا بقطاع التنقيب والإنتاج».

ويمثل نجاح إنتاج الغاز الحبيس من جنوب الغوار ثاني تشغيل للغاز غير التقليدي لأرامكو، وذلك بعد بدء الإنتاج في حقل شمال المملكة في 2018 مع تسليم 240 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا للعملاء في وعد الشمال.

ويجري العمل بشكل متزامن في حقل الجافورة العملاق للغاز غير التقليدي، الذي يعد أكبر حقل للغاز الصخري الغني بالسوائل في منطقة الشرق الأوسط.

اتفاقيات شراء طاقة لتزويد 3.5 مليون وحدة سكنية بالكهرباء
الاقتصادية

وقعت الشركة السعودية لشراء الطاقة، اتفاقيات شراء الطاقة لمشاريع محطات توليد الطاقة الكهربائية بالدورة المركبة للإنتاج المستقل طيبة- 1، طيبة- 2، القصيم- 1، القصيم- 2 بسعة 1800 ميجاواط لكل مشروع، وذلك بإشراف من وزارة الطاقة.

وتبلغ السعة الإجمالية للمشاريع 8400 ميجاواط، من المتوقع أن تسهم في تزويد نحو 3.5 مليون وحدة سكنية تقريبا بالطاقة الكهربائية سنويا.

وجرى توقيع اتفاقية شراء الطاقة لمشروعي طيبة- 1 والقصيم- 1 بسعة إجمالية تبلغ 3600 ميجاواط مع تحالف «الشركة السعودية للكهرباء» SEC كعضو إداري، و»شركة أعمال المياه والطاقة الدولية (أكوا باور) ACWA Power كعضو فني.

كما جرى توقيع اتفاقية شراء الطاقة لمشروعي طيبة- 2 والقصيم- 2 بسعة إجمالية تبلغ 3600 ميجاواط مع تحالف شركة «الجميح للطاقة والمياه» JENWA كعضو إداري، وشركة «إي دي إف» EDF كعضو فني، وشركة «بحور للاستثمار» كعضو تحالف.

يأتي ذلك إضافة إلى مشروع توسعة محطة توليد رابغ، وذلك بإضافة وحدات بتقنية الدورة المركبة وبقدرة 1200 ميجاواط، حيث أعلنت الشركة، في وقت سابق، موافقتها للشركة السعودية للكهرباء على المضي قدما في تنفيذ مشروع التوسعة. وتعد هذه المشاريع امتدادا لعمل منظومة الطاقة نحو تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، والإسهام في رفع كفاءة التوليد وخفض التكاليف من خلال تنويع مصادر إنتاج الطاقة للوصول إلى مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء، وإزاحة الوقود السائل في قطاع إنتاج الكهرباء في المملكة.

سوق النفط تتلقى دعما من تقرير «أوبك» .. تحول في المعنويات مع انخفاض المضاربة

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تلقت أسعار النفط الخام دعما من تقرير لمنظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، الذي ذكر أن أساسيات السوق لا تزال قوية وذلك على خلفية المخاوف من احتمال اضطراب الإمدادات مع تضييق الولايات المتحدة الخناق على صادرات النفط الروسية.

وارتفع النفط بعد ثلاثة أسابيع من الانخفاضات، بينما يستمر ضعف توقعات الطلب وارتفاع الإمدادات الأمريكية في التأثير في السوق، حيث تشير الإشارات الفنية إلى أن عمليات البيع الأخيرة كانت مبالغا فيها.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون، إن «أوبك» نبهت إلى أن موازين العرض العالمية ضيقة والاستهلاك صحي، ما يدعم الأسعار إلى جانب ضعف الدولار.

وأبرز المحللون توقعات بنك جولدمان ساكس بتسجيل نمو في العوائد الصافية للطاقة بنسبة 31 في المائة خلال الأشهر الـ12 المقبلة، مشيرين إلى أن السياسة النقدية الأقل تشددا وارتفاع الأسعار الفورية وتخفيف المخاوف من الركود يمكن أن تؤدي إلى زيادة العائدات على النفط والسلع الأساسية، ما يدعم صفقات شراء النفط الخام في العام المقبل.

ونقل المحللون عن شركة «آر بي سي كابيتال ماركتس» تأكيدها أن سوق العقود الآجلة في منطقة ذروة البيع ومع ذلك حذرت من أن هذا الارتفاع قد يكون قصير الأجل مع استمرار المستثمرين في حالة من القلق بشأن الطلب، نظرا لأسعار الفائدة الأمريكية المرتفعة بشكل عنيد.

وفي هذا الإطار، قال سيفين شيميل مدير شركة «في جي آندستري» الألمانية، إن تقلبات أسعار النفط مستمرة مع ترقب بيانات المخزونات الأمريكية اليوم، حيث تبدو مخزونات النفط الخام وفيرة، مشيرا إلى أنه لا تزال الإمدادات من الشرق الأوسط – مصدر نحو ثلث النفط الخام في العالم – غير متأثرة بالصراع في الشرق الأوسط في حين تتزايد الشحنات من روسيا والولايات المتحدة.

وأضاف أن وفرة الإمدادات تضيف ضغوطا هبوطية على أسعار النفط الخام خاصة في ظل أنباء عن بحث استئناف الصادرات النفطية العراقية عبر ميناء جيهان في تركيا بعد توقف خط الأنابيب الرئيس منذ مارس الماضي.

من جانبه، ذكر روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن التوترات سائدة في السوق رغم تقلص المخاوف من تداعيات الصراع في الشرق الأوسط على استقرار الإمدادات، لافتا إلى انخفاض حجم المراكز الطويلة في النفط الخام بسبب مخاوف الاقتصاد الكلي. ولفت إلى أنه رغم أن الصين استوردت خاما أكثر بنسبة 13.5 في المائة في أكتوبر مقارنة بالعام الماضي إلا أن رقم النمو كان مبالغا فيه بسبب قيود فيروس كورونا المطبقة في العام الماضي، مبينا أن تراجع أسعار النفط الخام من حين إلى آخر يعود إلى المخاوف المتزايدة بشأن حالة الاقتصاد العالمي، إضافة إلى السوق التي تحركها الأخطار الجيوسياسية وليس الأساسيات.

من ناحيته، أكد ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، أن المكاسب عادت إلى الأسعار بعد تقرير «أوبك» الإيجابي والمطمئن لصحة أساسيات السوق، موضحا أن في الأسبوع الماضي سجلت أسعار النفط تراجعها

الأسبوعي الثالث على التوالي لتنخفض إلى أدنى مستوى لها منذ منتصف يوليو الماضي مع استمرار المخاوف بشأن الطلب لتحل محل المخاوف من انقطاع الإنتاج المرتبط بالصراع في الشرق الأوسط.

وعد أن أسواق النفط شهدت تحولا في المعنويات مع انخفاض كبير في عمليات الشراء للمضاربة، ما أدى أيضا إلى الضغط على الأسعار كما انخفض حجم المراكز الطويلة في النفط الخام بسبب مخاوف الاقتصاد الكلي التي طغت على عوامل العرض والطلب التقليدية، كما تم تسجيل زيادة في العرض العالمي إلى حد كبير بسبب ارتفاع إنتاج العراق وإيران.

بدورها، ذكرت نايلا هنجستلر مدير إدارة الشرق الأوسط في الغرفة الفيدرالية النمساوية سابقا، أن أسعار النفط ما زالت تعاني ضغوطا ناجمة عن المخاوف بشأن تعثر الطلب خاصة أن شركات التكرير الصينية طلبت كميات أقل من الإمدادات لديسمبر المقبل، مشيرة إلى تناقض الوضع الحالي مع المزاج السائد في الأسابيع الأخيرة، حيث توقع التجار تهديدا كبيرا لإمدادات النفط العالمية بسبب الصراع في الشرق الأوسط.

ولفت إلى وجود حالة من الثقة أن الحرب في الشرق الأوسط لن تؤثر في العرض، لافتة إلى تقارير دولية ترجح أن الهند، وليس الصين هي التي ستقود الطلب المستقبلي على النفط بعدما ظلت الصين عقودا من الزمن هي المفتاح لنمو الطلب العالمي على النفط بفضل الاقتصاد الذي حافظ على معدل نمو قوي فترة طويلة.

وفيما يخص أسعار النفط، صعدت العقود الآجلة لخام برنت 33 سنتا بما يعادل 0.4 في المائة إلى 82.85 دولار للبرميل. كما زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 33 سنتا أيضا، أو 0.4 في المائة، إلى 78.59 دولار للبرميل.

وألقت «أوبك» في تقريرها الشهري باللوم على المضاربين في أحدث انخفاض في الأسعار. كما رفعت قليلا توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط لـ2023 وتمسكت بتوقعاتها المرتفعة نسبيا لـ2024.

وفي الأسبوع الماضي، تراجعت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ يوليو متأثرة بالمخاوف من احتمال تراجع الطلب في الولايات المتحدة والصين، أكبر مستهلكين للنفط في العالم. وهبط مؤشر أسعار المستهلكين في الصين في أكتوبر إلى مستويات لم تشهدها منذ جائحة كوفيد - 19 وانكمشت الصادرات لذلك الشهر بأكثر من المتوقع.

وقال محللو أيه.إن.زد للأبحاث في مذكرة أمس «دفعت المعنويات المتراجعة في الفترة الأخيرة «أوبك» إلى التأكيد على وجهة نظرها بأن الاستهلاك جيد».

وتلقت أسعار النفط دعما أيضا من الحملة الأمريكية على صادرات النفط الروسية، ما قد يؤدي إلى اضطراب الإمدادات. إضافة إلى ذلك، تخطط وزارة الطاقة الأمريكية لشراء 1.2 مليون برميل من النفط للمساعدة على تجديد الاحتياطي الاستراتيجي بعد بيع أكبر كمية على الإطلاق من المخزونات في العام الماضي.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 84.08 دولار للبرميل الإثنين مقابل 83.71 دولار للبرميل في اليوم السابق. وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس، أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثاني ارتفاع عقب عدة انخفاضات سابقة وأن السلة خسرت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 88.86 دولار للبرميل.

بعد توقف 7 أشهر .. تدفق وشيك للنفط من شمال العراق إلى تركيا الاقتصادية

يتوقع بدء تدفق النفط الخام من شمال العراق إلى تركيا مرة أخرى هذا الأسبوع بعد أن قالت بغداد إنها توصلت إلى «تفاهم» مع إسطنبول بعدما توقف ضخه لأكثر من سبعة أشهر.

وفي زيارة إلى أربيل الأحد الماضي، قال وزير النفط العراقي حيان عبدالغني إنه يتوقع التوصل إلى اتفاق مع حكومة إقليم كردستان وشركات النفط الأجنبية لاستئناف الإنتاج من حقول النفط في المنطقة الكردية خلال ثلاثة أيام، ما يشير إلى احتمال استئناف تدفقه قريبا.

وبحسب «رويترز»، أكد عبدالغني، في تصريحات تلفزيونية، أن عقود مشاركة إنتاج النفط المبرمة مع حكومة إقليم كردستان «غير مقبولة». وأضاف أنه اقترح على حكومة كردستان العراق وشركات النفط الأجنبية العاملة في الإقليم شبه المستقل تغيير العقود الحالية إلى عقود تقاسم للأرباح. وكانت تركيا قد أكدت الشهر الماضي أن خط الأنابيب جاهز لبدء العمليات، لكن العراق قال إنه لم يتلق أي إخطار رسمي بشأن خط الأنابيب. وقال مستشار كبير للطاقة إن بغداد تنتظر تسوية «المشكلات المالية والفنية العالقة» قبل أي استئناف للتشغيل.

رغم أن العراق، ثاني أكبر منتج للنفط في «أوبك»، يصدر نحو 85 في المائة من الخام عبر موانئ في الجنوب، لا يزال الطريق الشمالي عبر تركيا يمثل 0.5 في المائة تقريبا من إمدادات النفط العالمية. أوقفت تركيا تدفقات بلغت 450 ألف برميل يوميا عبر طريق التصدير في شمال العراق المؤدي إلى ميناء جيهان في 25 مارس بعد يومين من حكم أصدرته غرفة التجارة الدولية. وقال مصدر مطلع على عمليات خط الأنابيب إن ذلك شمل 370 ألف برميل يوميا من إنتاج حكومة إقليم كردستان و75 ألف برميل يوميا من إنتاج الحكومة الاتحادية.

وأمرت غرفة التجارة الدولية أنقرة بدفع تعويضات لبغداد تبلغ نحو 1.5 مليار دولار عن الصادرات غير المصرح بها من قبل حكومة إقليم كردستان المتمتع بحكم شبه ذاتي بين عامي 2014 و2018.

وتتدفق صادرات حكومة إقليم كردستان عبر خط أنابيب تابع لها إلى فيش خابور على الحدود الشمالية للعراق، حيث يدخل النفط إلى تركيا ويتم ضخه إلى ميناء جيهان على ساحل البحر المتوسط.

وتقول الحكومة الاتحادية العراقية إن شركة تسويق النفط المملوكة للدولة «سومو» هي الجهة الوحيدة المخولة بإدارة صادرات النفط الخام عبر ميناء جيهان. وأغلقت تركيا خط الأنابيب لفوز الحكومة الاتحادية بحق التحكم في عمليات التحميل في ميناء جيهان. وسيتعين على شركة سومو أن تصدر تعليمات لتركيا بشأن تحميل السفن بالشحنات وإلا فإن النفط الخام سيتراكم في المستودعات دون طريقة لنقله.

تقدم العراق بطلب للتحكيم في 2014 أمام غرفة التجارة الدولية ومقرها باريس بشأن دور تركيا في تسهيل صادرات النفط من كردستان دون موافقة الحكومة الاتحادية في بغداد.

وقال العراق، من خلال نقل وتخزين النفط من كردستان وتحميله على ناقلات في جيهان دون موافقة بغداد، انتهكت أنقرة وشركة الطاقة التركية الحكومية بوتاش بنود اتفاقية خط الأنابيب بين العراق وتركيا الموقعة عام 1973.

وقال مصدر مطلع على القضية لـ«رويترز» إن غرفة التجارة الدولية قضت في مارس لمصلحة العراق بحق التحكم في التحميل في ميناء جيهان والاطلاع على ما يتم تحميله.

وذكرت ثلاثة مصادر أنه طلب من تركيا أيضا دفع 50 في المائة من الخصم الذي تم به بيع نفط حكومة إقليم كردستان.
وأوضح مصدر مطلع على القضية أنه بناء على عدة أحكام يبلغ صافي المبلغ المستحق على تركيا للعراق نحو 1.5 مليار دولار قبل الفوائد. وبحسب مصدر تركي، فإن العراق طالب في البداية بنحو 33 مليار دولار.
أما قضية التحكيم الثانية التي قد تستغرق نحو عامين، فستغطي الفترة من عام 2018 فصاعدا. وأصدرت الحكومة التركية وحكومتا بغداد وإقليم كردستان بيانات منذ صدور الحكم لكن لم يتضمن أي منها تفاصيل كاملة عن القرار.
إضافة إلى ذلك، فإن الاتفاقية المنظمة لخط الأنابيب تلزم بغداد بضخ حد أدنى مضمون من الشحنات عبره، وبالتالي، فإن ذلك سيعني التزام العراق بحد أدنى من المدفوعات لتركيا بغض النظر عن كمية النفط الخام التي تتدفق طالما أن خط الأنابيب يعمل وهو ما قد يزيد الأمور تعقيدا، وفقا لما ذكره مسؤول عراقي.
قال العراق في مايو إن التوقف في مارس تزامن مع طلب تركيا فحص خط الأنابيب وصهاريج التخزين لرصد أي أضرار ناجمة عن الزلزال المدمر الذي وقع في السادس من فبراير. واتفق البلدان على الانتظار حتى اكتمال تقييم صيانة خط الأنابيب لاستئناف التدفقات مع الاستمرار في المعركة القانونية بشأن قرارات التحكيم.
وفي أبريل، قدم العراق التماسا إلى محكمة اتحادية أمريكية لتنفيذ قرار التحكيم الصادر عن غرفة التجارة الدولية. وقالت أنقرة أيضا الشهر الماضي إنها تدرس إجراءات قانونية ضد العراق.
وتسعى تركيا إلى وقف الدعوى القضائية في المحكمة الأمريكية وكان عدم إحراز تقدم في حل هذه المسألة من بين الأسباب وراء تأجيل زيارة كانت مقررة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان للعراق في أغسطس.

«إيني» تتوقع استئناف مصر صادراتها من الغاز الطبيعي بحلول ديسمبر أو يناير

الشرق الأوسط

قال مسؤول تنفيذي بشركة «إيني» الإيطالية، الثلاثاء، إنه من المتوقع أن تستأنف مصر صادرات الغاز الطبيعي المسال في ديسمبر (كانون الأول) أو يناير (كانون الثاني)، المقبلين، مع انخفاض الطلب المحلي في فصل الشتاء ومع تلقيها المزيد من الغاز من إسرائيل.

وقال كريستيان سينيوريتو مدير محفظة الغاز الطبيعي والمسال العالمية لدى «إيني» للصحافيين على هامش مؤتمر لقطاع الطاقة في لندن: «الاستهلاك في مصر يتراجع ونتوقع استئناف الصادرات بحلول ديسمبر أو ربما يناير».

وشحنت مصر 80 في المائة من صادراتها من الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا العام الماضي؛ إذ سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى استبدال الغاز الروسي بعد اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية.

ومع ذلك، كانت صادرات الغاز الطبيعي المسال من مصر هذا العام أقل؛ إذ أدى ارتفاع الطلب المحلي خلال الصيف إلى انخفاض شديد في صادرات الغاز الطبيعي المسال أو انعدامها في الفترة من مايو (أيار) إلى سبتمبر (أيلول).

وتضررت الصادرات أيضاً بسبب انخفاض الواردات من إسرائيل على خلفية الحرب بين إسرائيل و«حماس»، مما دفع إسرائيل إلى مطالبة شركة «شيفرون» بإغلاق حقل غاز «تمار» وتعليق الصادرات عبر خط أنابيب غاز «شرق المتوسط» تحت سطح البحر، غير أن «شيفرون» قالت يوم الاثنين إنها استأنفت إمدادات الغاز الطبيعي من حقل «تمار» البحري بعد شهر من توقف العمليات.

ونقلت وكالة «رويترز» عن مصادر بالقطاع قولها، إنه من المتوقع أن يصل حقل «تمار» إلى طاقته الكاملة خلال أيام قليلة.

وقال سينيوريتو: «نعتقد أن مصر ستكون قادرة على استئناف صادرات الغاز الطبيعي المسال حتى لو لم يعد (تمار) إلى الإنتاج الكامل».

وتواجه مصر، أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان، طلباً متزايداً على الغاز من سكانها البالغ عددهم 105 ملايين نسمة، بعد أن عانت من انقطاع التيار الكهربائي الذي بدأ في الصيف وامتد حتى أكتوبر (تشرين الأول)؛ إذ أدت موجات الحر إلى زيادة الطلب على التبريد.

وعادة ما يكون الطلب أقل في فصل الشتاء حيث تتمتع البلاد عادة بطقس دافئ في معظم أشهر الشتاء.

من جانبه، أكد مسؤول بشركة «سنام» الإيطالية، أن استمرار اضطرابات الشرق الأوسط لفترة طويلة قد يبطئ بصورة أكبر تطوير حقل غاز «ليفياثان» الإسرائيلي، مؤكداً أنه من غير المتوقع أن يكون للصراع في الشرق الأوسط تأثير مباشر على أمن الطاقة لإيطاليا على المدى القصير.

وعاد سينيوريتو ليؤكد أن أوروبا مستعدة جيداً للشتاء المقبل بفضل المخزونات الكاملة تقريباً، لكنه توقع أن «تقلبات سوق الغاز ستستمر».

وأضاف على هامش المؤتمر: «أوروبا مستعدة جيداً لهذا الشتاء، لكن إذا كان الشتاء بارداً جداً، فقد تكون هناك بعض التقلبات في الأسعار». ومن المقرر أن تدخل أوروبا موسم الشتاء بكمية قياسية من الغاز في المخزون، تبلغ الآن 99.49 في المائة.

بغداد وإقليم كردستان يتفقان على آلية لتعديل عقود النفط

الشرق الأوسط

قال وزير النفط العراقي، حيان عبد الغني، إنه اتفق مع وزارة الثروات الطبيعية في إقليم كردستان على آلية يتم بموجبها إجراء مباحثات مع الشركات النفطية العاملة في الإقليم لتعديل العقود المبرمة معها، لتكون على أساس تقاسم الإنتاج وليس الأرباح.

وأشار عبد الغني، في مقابلة مع شبكة «رووداو» الإعلامية الكردية خلال زيارته إلى الإقليم، إلى أن وزارته ستدرس عقود تصدير النفط من المنطقة عبر تركيا، بهدف التوصل إلى اتفاق خلال الأيام المقبلة يسمح باستئناف عملية التصدير، بحسب ما نقلت وكالة أنباء العالم العربي.
وبحسب عبد الغني، فإن طبيعة العقود التي أبرمها الإقليم مع شركات النفط العاملة في حقوله لا تتماشى مع الدستور العراقي، وهي غير مقبولة، لذلك اقترح خلال زيارته تعديل نموذج العقود، وحصل أيضاً على معلومات حول حصة حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية وشركات إنتاج النفط.

وأضاف: «تم الاتفاق على عقد اجتماعات مشتركة بين الوزارتين وممثلي الشركات الأجنبية العاملة في الإقليم، والطرفان متفقان على آلية لمناقشة هذه الشركات، وسوف نصل إلى حلول ترضي الجميع».

«الإنشاءات البترولية» تفوز بمشروعين من «أرامكو» بـ1.3 مليار دولار

اقتصاد الشرق

فازت شركة الإنشاءات البترولية الوطنية الإماراتية، بمشروعين من شركة «أرامكو» السعودية لتطوير وتحديث منشآت بحرية، بقيمة 1.3 مليار دولار، بحسب إفصاح على بورصة سوق أبوظبي للأوراق المالية اليوم.

أضافت الشركة التابعة لشركة الجرافات البحرية الوطنية في أبوظبي، أن المشروعين يأتيان ضمن حزمة مشاريع خاصة بإنتاج الخام العربي المتوسط.

كانت شركة «أرامكو» قد أبقت على مستهدفها بوصول الطاقة الإنتاجية القصوى إلى 13 مليون برميل يومياً بحلول 2027، وقالت إن تحقيق هذا الهدف يأتي من خلال مواصلة أعمال الهندسة والشراء والإنشاءات المتعلقة بأربعة مشاريع رئيسية.

تركيب 11 منصة إنتاج بحرية

يشمل نطاق المشروعين تصنيع وتركيب 11 منصة إنتاج بحرية إلى جانب تصنيع وتركيب 9 هياكل معدنية للقواعد البحرية، ومد 8 خطوط أنابيب بحرية، و22 كابلاً بحرياً بطول 115 كيلومتراً، بحسب الإفصاح.

في شهر أكتوبر الماضي، أرست شركة «أدنوك» الإماراتية، عقدين بقيمة 17 مليار دولار لتنفيذ مشروع تطوير حقلي «الحيل» و«غشا» البحري بهدف العمل للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية من ثاني أكسيد الكربون، وفازت شركة الإنشاءات البترولية الوطنية وشركة «سايبم» الإيطالية، بعقد بتنفيذ أعمال الهندسة والمشتريات والتشييد ضمن المشروع.

بلغ إنتاج «أرامكو» خلال الربع الثالث من العام الجاري 12.8 مليون برميل مكافئ نفطي في اليوم، وقالت الشركة في تقرير نتائج الأعمال الصادر في وقت سابق من الشهر الجاري، إنها تتوقع استمرار الطلب على الطاقة على المدى المتوسط والبعيد، لذلك تواصل استثماراتها الرأسمالية، حيث بلغت خلال الفترة من يوليو حتى سبتمبر 41.4 مليار ريال (11 مليار دولار).

وكالة الطاقة تتوقع تحوّل سوق النفط إلى فائض في الإمدادات بداية 2024

اقتصاد الشرق

توقعت وكالة الطاقة الدولية أن تتحول سوق النفط العالمية إلى فائض في الإمدادات في بداية عام 2024، في ظل التوقعات بتباطؤ نمو الطلب، مشيرة إلى أن توازن السوق سيظل عرضة للمخاطر الاقتصادية والجيوسياسية المتزايدة.

في تقريرها الشهري الذي أصدرته اليوم الثلاثاء، قالت الوكالة، ومقرها في باريس، إن الطلب الحالي على النفط لا يزال يتجاوز الإمدادات المتاحة مع اقتراب فصل الشتاء في نصف الكرة الشمالي، وأيضاً بعد إعلان أكبر مصدرين للنفط في العالم، السعودية وروسيا، في أوائل الشهر الجاري، عن تمديد الخفض الطوعي الإضافي للإنتاج حتى نهاية العام، وهو ما سيُبقي السوق في حالة عجز كبير حتى نهاية 2023، إذ يضخ تحالف «أوبك+» 900 ألف برميل في اليوم أقل من الطلب على نفطه الخام بحسب التقرير.

وكالة الطاقة الدولية رفعت في تقريرها توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في العامين الجاري والمقبل، على الرغم من التباطؤ المتوقع في النمو الاقتصادي لمعظم الاقتصادات الكبرى، مشيرة إلى أن هذا الطلب تلقى خلال 2023 دعماً من قوة عمليات التسليم الأميركية، والطلب القياسي من الصين في سبتمبر.

بالنسبة إلى 2023، رفعت الوكالة توقعاتها لنمو الطلب على النفط إلى 2.4 مليون برميل يومياً من 2.3 مليون برميل يومياً في توقعاتها السابقة، لتقترب بذلك من توقعات منظمة «أوبك» بنمو قدره 2.46 مليون برميل يومياً. أما بالنسبة إلى 2024، فقد رفعت الوكالة توقعاتها لنمو الطلب بشكل طفيف إلى 930 ألف برميل يومياً من 880 ألف برميل يومياً في السابق. إلا أن ذلك يظل أقل بكثير من توقعات «أوبك» بأن يسجل نمو الطلب 2.25 مليون برميل يومياً.

الطلب الصيني

أشار تقرير وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب الصيني على النفط تزايد إلى مستوى قياسي جديد بلغ 17.1 مليون برميل يومياً في سبتمبر. ويُتوقع أن تستحوذ الصين على نحو 1.8 مليون برميل يومياً من الزيادة الإجمالية التي ترفع الطلب إلى 102 مليون برميل يومياً في 2023.

كما يُتوقع أن يتباطأ النمو الإجمالي للطلب إلى 930 ألف برميل يومياً في 2024، لا سيما وأن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ستتاثر بشكل واضح ومتزايد بالعوامل الاقتصادية، إذ يُتوقع ان يتحول الطلب الخفيف فيها خلال العام الجاري إلى انكماش في 2024.

الأسعار

قالت وكالة الطاقة في تقريرها إن سعر خام برنت تراجع إلى نحو 82 دولاراً للبرميل من أعلى مستوى له هذا

العام والمسجل في سبتمبر عند حوالي 98 دولاراً، مضيفة أن ذلك يعكس المخاوف بشأن النمو الاقتصادي والطلب، على الرغم من الدعم الذي قدمته تخفيضات الإمدادات من دول «أوبك» وحلفائها، إلى جانب التوترات في الشرق الأوسط، خصوصاً تلاشي المخاوف بشأن توسع الصراع الذي اندلع بعد الهجوم الذي شنته «حماس» على إسرائيل.

تقرير سعودي يرسم ملامح الطلب على النفط والمعروض في 2023 و2024

أحمد عمار

الطاقة

يواجه الطلب على النفط حالة من عدم اليقين في ظل استمرار التحديات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية، وهو ما يؤثّر بدوره في خطط المستثمرين وشركات النفط التي يبدو أنها تركّز على توزيعات الأرباح بدلًا من زيادة الإنتاج.

ويؤكد تقرير حديث -اطّلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة- أن الضغوط الاقتصادية، ومنها استمرار ارتفاع معدلات التضخم والتوترات الجيوسياسية خصوصًا بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، تؤدي إلى تباين التوقعات بشأن تحركات سوق النفط نتيجة حالة عدم اليقين.

ويشير التقرير الصادر عن مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) إلى أن عدم وضوح توقعات الطلب على النفط للمدى الطويل يمثّل عائقًا كبيرًا أمام المستثمرين في سوق النفط.

وتوصّل إلى أن حالة عدم اليقين الحالية وتوقعات تباطؤ الطلب العالمي على النفط، تدل على أن نمو إنتاج الخام بقوة خلال العام المقبل غير مرجّح.

الطلب على النفط في الربع الرابع من 2023

من المتوقع نمو الطلب على النفط عالميًا بوتيرة طفيفة إلى إجمالي 103.2 مليون برميل يوميًا في الربع الأخير من 2023، مقابل 103.1 مليونًا الربع الثالث من العام نفسه.

ومن المقدّر نمو استهلاك النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الأخير من 2023، بمقدار 300 ألف برميل يوميًا، ليصل إلى 46.9 مليون برميل يوميًا، بقيادة الدول الآسيوية، نتيجة نمط استهلاكها الذي يرتفع خلال فصل الشتاء.

وفي المقابل، يُتوقع انخفاض الطلب على النفط في الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمعدل 180 ألف برميل يوميًا، خلال المدة من أكتوبر/تشرين الأول حتى ديسمبر/كانون الأول 2023، ليصل إلى إجمالي 56.4 مليون برميل يوميًا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ويشير التقرير إلى أنه رغم تباطؤ التعافي الاقتصادي في الصين، من المتوقع نمو الطلب على النفط لديها خلال الربع الأخير من 2023، إلى 16.1 مليون برميل يوميًا، مقابل 15.9 مليونًا الربع السابق له.

ومن المقدّر نمو استهلاك النفط في الهند خلال الربع الرابع من العام الجاري بنحو 510 آلاف برميل يوميًا، إلى 5.7 مليون برميل يوميًا، مع تقديرات أخرى بنمو الطلب في اليابان وكوريا الجنوبية بمقدار 290 ألفًا و140 ألف برميل يوميًا على التوالي.

وعلى الطرف الآخر، توقّع التقرير انخفاض الطلب على النفط في منطقة الشرق الأوسط خلال الربع الأخير من العام الجاري بمقدار 990 ألف برميل يوميًا، تليها منطقة أوراسيا بتراجع 220 ألف برميل يوميًا.

ومن المتوقع -أيضًا- أن تشهد دول الأميركتين في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفاضًا بمقدار 170 ألف برميل يوميًا خلال الربع الأخير من العام الجاري، وعلى العكس، توقّع التقرير عدم حدوث أيّ تغير في الطلب على النفط لدى الدول الأوروبية.

توقعات الطلب على النفط في 2023 و2024

بصفة عامة، من المتوقع ارتفاع إجمالي الاستهلاك العالمي من النفط خلال العام الجاري بمقدار 1.83 مليون برميل يوميًا، ليصل إلى 102.42 مليون برميل يوميًا، مقابل 100.6 مليون برميل يوميًا في 2022.

بينما يُتوقع تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط خلال العام المقبل إلى 1.1 مليون برميل يوميًا، ليصل إلى إجمالي 103.6 مليون برميل يوميًا، وفق التقرير، الذي اطّلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

ويقدّر كابسارك نمو الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 200 ألف برميل يوميًا في عام 2023، وبنحو 150 ألفًا إضافية عام 2024.

وتعدّ توقعات عام 2024 لمنظمة التعاون الاقتصادي أقلّ بمقدار 100 ألف برميل يوميًا من التقرير السابق الصادر عن كابسارك، مع القلق بشأن استمرار تسارع التضخم.

علاوة على ذلك، من المتوقع أن ينمو الطلب من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 1.63 مليون برميل يوميًا عام 2023، قبل أن يتباطأ إلى 990 ألفًا عام 2024.

توقعات إمدادات النفط العالمية

توقّع كابسارك أن يسجل الربع الأخير من العام الجاري (2023) أعلى معدل في نمو المعروض النفطي خلال هذا العام، بزيادة قدرها 340 ألف برميل يوميًا، بقيادة كندا وأميركا.

ومن المتوقع نمو إمدادات كندا من النفط بمقدار 150 ألف برميل يوميًا، تليها الولايات المتحدة بمعدل 140 ألف برميل يوميًا، مع مواصلة تحالف أوبك+ اتّباع سياسة خفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل يوميًا، وتستمر حتى نهاية 2024.

ونتيجة توقعات العرض والطلب، من المرجّح أن تعاني سوق النفط عجزًا يبلغ نحو 1.9 مليون برميل يوميًا خلال الربع

الأخير من العام الجاري، إلّا أنه من المستبعد تعرُّض السوق في الوقت الراهن لتقلّبات عديدة، حتى مع استمرار التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وضعف الاقتصاد العالمي.

وتوقّع التقرير نمو إمدادات النفط العالمية بمقدار 1.27 مليون برميل يوميًا خلال العام الجاري، وبمعدل 2.1 مليون برميل يوميًا في عام 2024، وهو ما يقلّ عن التوقعات السابقة بمقدار 540 ألفًا و380 ألف برميل يوميًا على التوالي.

وأرجع كابسارك تعديل التوقعات السابقة إلى مستويات الإنتاج التي رصدها خلال النصف الأول من 2023، بالإضافة إلى التخفيض الطوعي بمقدار مليون برميل يوميًا الذي تطبّقه السعودية منذ يوليو/تموز الماضي حتى نهاية العام الجاري، إلى جانب تعديل شهر الأساس لدول تحالف أوبك+ بدءًا من العام المقبل (2024).

ورغم نقص إمدادات النفط العالمية، يقول كابسارك، إن هناك عددًا قليلًا من مصدّري النفط، باستثناء بعض أعضاء أوبك، لديهم حرص على زيادة إنتاج النفط، وضخ المزيد من الاستثمارات في القطاع.

ويرى أنه ما يزال معدل الاستثمار في قطاع النفط والغاز العالمي غير مرضٍ، داعيًا إلى ضخ المزيد من الأموال في القطاع.

إنتاج النفط العالمي

توقّع كابسارك نمو إنتاج تحالف أوبك+ النفطي خلال العام المقبل ما بين 500 و600 ألف برميل يوميًا، وهو ما أرجعه إلى اتجاه إنتاج السعودية للارتفاع تدريجيًا بدءًا من 2024، نتيجة تطبيق خط الأساس الجديد.

ومن المقدّر انخفاض إنتاج تحالف أوبك+ خلال العام الجاري بمقدار 390 ألف برميل يوميًا، نتيجة سياسة تخفيض الإنتاج الذي يتّبعها التحالف.

ويرى التقرير أنه رغم وجود دول من التحالف معفاة من سياسة خفض الإنتاج مثل ليبيا وإيران وفنزويلا، فإنها سوف تسهم في تراجع إجمالي إنتاج أوبك+ خلال 2023.

وعلى الطرف الآخر، توقّع التقرير أن يرتفع إجمالي إنتاج الدول غير الأعضاء بتحالف أوبك+ بمقدار 2.5 مليون برميل يوميًا خلال العام الجاري، بقيادة الولايات المتحدة، بنمو إجمالي على أساس سنوي قدره 1.5 مليون برميل يوميًا.

وسيمثّل النفط الصخري نحو 859 ألف برميل يوميًا من إجمالي النمو المتوقع للولايات المتحدة بنهاية العام الجاري، بينما يمثّل النفط الخام التقليدي والغاز غير التقليدي نحو 260 ألفًا و390 ألف برميل يوميًا، على الترتيب.

وفي المرتبة الثانية، تأتي البرازيل بنمو متوقع قدره 370 ألف برميل يوميًا، وتليها المكسيك بمقدار 210 آلاف برميل يوميًا، ثم الصين بنحو 181 ألف برميل يوميًا.

ويقدّر التقرير أن النفط الصخري لن يشهد نموًا كبيرًا، على الرغم من اتّباع تحالف أوبك+ سياسة خفض الإنتاج،

وانخفاض مستويات احتياطي النفط الإستراتيجي.

وتركّز شركات التنقيب عن النفط الصخري في الولايات المتحدة على عائدات المستثمرين أكثر من سعيها نحو تعزيز مستويات الإنتاج في المستقبل.

وتتبع شركات النفط العالمية النهج نفسه في رؤيتها لزيادة الإنتاج، إذ باتت أكثر حذرًا في قراراتها الاستثمارية، وهو ما أرجعه تقرير كابسارك إلى هشاشة الاقتصاد العالمي.

شكراً